الحكم الذاتي لبلاد الباسك:

سواريش وغاريكوتشيا : تعاون سابق لأوانه

اثنان من مقاتلي « ايتا » : كيف يستظهرون الاسماء؟

خطوة نحو مرحلة سلام أم حرب؟

الاتفاق الذي عقد بين الحكومة الاسبانية وبين حزب الباسك القومي والذي يقضي بمنح الحكم الذاتي لبلاد الباسك اعلن بصورة مفاجئة رغم ان المفاوضات التي كانت تجري في الفترة الاخيرة وفي جو من الالحاح الشديد ، كانت تؤشر الى احتمال الوصول الى مثل هذه النتيجة . وقد كانت حملة العمليات العسكرية التي انطلق بها ثوار الباسك ضد الاهداف السياحية عاملا اساسيا في الاسراع بالوصول الى هذا الاتفاق . ورغم ما قيل في اثر الاعلان المفاجيء عنه ، حول السلام العائد الى بلاد الباسك الا ان القرار يبقى خطوة تنتظر حكم الشعب الباسكي المنقسم فيما بينه ، بين الموافقة على الاستقلال الذاتي ، وبين المطالبة بالانفصال والاستقلال التام ، والتي تمثلها منظمة « ايتا » .

وكانت المجموعات السياسية الباسكية قد وضعت شروطها للحكم الذاتي على اساس ما يعرف بقانون غرنيكا لعام ١٩٣٦ — وقد سمي باسم المدينة الباسكية التي محتها عن الوجود تقريباً ، قاذفات القنابل النازية التي كانت تقاتل الى جانب الجنرال فرانكو والقوات الفاشية ، في الحرب الاهلية . واحد المطالب الاساسية التي اصرت عليها هذه المجموعات هي انتقال مسؤوليات العدالة والامن العام الى ايدي الباسك . وسيبدأ العمل اليوم لانشاء المحاكم وتعيين القضاء الباسكي ، وانشاء قوات الشرطة الباسكية التي ستحل محل الحرس الوطني السيء السمعة في بلاد الباسك .

كذلك ، وبموجب اتفاق الحكم الذاتي ، استحصل الباسكيون على الاعتراف بلغتين في بلادهم ، لغة الاوسكرا واللغة الاسبانية الكاستيلية ، كلغات رسمية . واصبحوا مسؤولين عن نظامهم التقاعدي والتربوي . اما على الصعيد الاقتصادي فقد اصبحت جباية الضرائب في ايديهم ، على ان ينفقوا من العائدات ، على الاشغال العامة المحلية ، على التربية ، وعلى الصحة العامة .

ان هذه هي المرة الثانية في خلال ١٤ عاما التي تتفق فيها حكومة مدريد وممثلي بلاد الباسك على اطار للحكم الذاتي . وكان تطوران رئيسيان قد جعلا هذا الاتفاق ممكناً . الاول ، المحادثات الطويلة بين رئيس الحكومة ادولفو سواريش وبين كارلوس غاريكوتشيا زعيم حزب الباسك الوطني . ونجاح سواريش في اقناع المعارضين داخل حزبه الحاكم ، لمنح الباسك الحكم الذاتي ، ونجاحه في اقناع العسكريين . اما التطور الثاني فكان ظهور ماريو اونديا في مدريد قبل اعلان القرار باسبوع . واونديا كان محكوماً بالاعدام غيابيا خلال عهد الجنرال فرانكو ، بسبب عضويته في منظمة « ايتا » . وهو اليوم الامين العام لحزب ثورة الباسك ، وزعيم الائتلاف الوطني الراديكالي — « يوزكاديكو ابزكيرا » . فقد عزز تاييد اونديا للقانون الاصلي للحكم الذاتي ، موقف المفاوضين الباسك . ولكن ما كان لهذان التطوران ان يدفعا بهذه القوة نحو اعلان الاتفاق ، لولا الحملة العسكرية التي شنتها منظمة « ايتا » ضد المراكز السياحية ، واسي نجحت في الضغط على المفاوضين ، ودفعهم الى ادراك ملحاحية الوضع ، والحاجة الى منح بلاد الباسك الحكم الذاتي لنزع الفتيل عن الوضع المتفجر ومحاولة سحب البساط من تحت اقدام منظمة « ايتا » .

فقد اعلنت « ايتا » معارضتها للصفقة الجديدة ، في ضوء موقفها التقليدي والثابت ، المطالب بالاستقلال الكامل لبلاد الباسك عن اسبانيا ، وأنذرت بأنها ستواصل القتال حتى تحقيق هذا الهدف . وسيد « ايتا » الى تاييد ٢٠ بالمائة من السكان الذين يحملون عبر الائتلاف الانتخابي الوطني الراديكالي « هيرسد باتاسونا » . هذا ، بينما تمثل المجموعات السياسية الاخرى التي تؤيد الاتفاق ، ٨٠ بالمائة من السكان . لذلك ينقسم المراقبون السياسيون الى قسمين . الاول يتكهن بان تبدأ منظمة « ايتا » العسكرية الاعداد لتصعيد نشاطاتها العسكرية . والثاني يتكهن بان ينحسر التاييد « للايتا » تدريجياً ، وسط نجاح الحكم الذاتي ، اذا ما نفذ الاتفاق كما سمعي ، ويصبح ثوار « ايتا » في عزلة عن التاييد السعبي الذي يمكنهم من مواصلة القتال . ومع ذلك يصف المتكهن منذ الآن ، وبسهل بانتظار الاسبوعاء السعبي المقرر اجراءه في الخريف القادم . ■

البرتغال:

عودة الى صناديق الاقتراع

اعتبر القرار الذي اتخذه رئيس الجمهورية البرتغالي الجنرال ايانيش ، بحل البرلمان وتعيين اجراء انتخابات عامة في شهر تشرين الاول القادم ، بمثابة مقامرة يخوضها الحكم ، ولكنها مرضت عليه في الواقع . وهو قد اشترط ان توافق مختلف الاحزاب على الحكومة التي ستشرف على المرحلة الفاصلة عن موعد الانتخابات ، قبل ان يعلن رسمياً ، حل البرلمان .

وبراهن الرئيس ايانيش الآن ، على النتائج التي ستسفر عنها هذه الانتخابات ، من اجل انهاء حالة الفوضى السياسية التي تعم البلاد ، من بعد فشل حكومات متوالية على تحقيق الاستقرار للحكم نظراً للصراع المستمر بين مختلف القوى السياسية خاصة مع بدء الردة اليمينية التي بادرت بها أول حكومة برئاسة زعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي ماريو سواريش . ومع ذلك فان الرئيس ايانيش يضع في حساباته ايضا احتمال ان لا تجيء النتائج حسبما يرجو ، ولذلك فهو قد احتاج لوقت طويل نسبياً ، ليتخذ قراره الاخير هذا .

فالبرتغال في حالة ازمة حكومية مزمنة منذ بداية انهيار حكومة ماريو سواريش الاقلية الاشتراكية ، في نهاية عام ١٩٧٧ . وفيما يبدي سواريش اليوم استعداد حزبه الاشتراكي على الاتفاق مع حزب الديمقراطيين الاجتماعيين ، اليميني الليبرالي ، فان هذا الحزب ابدى حرصه منذ البدء على ان اتفاقاً من هذا القبيل غير وارد لديه اطلاقا . وقد اعلن الحزب في لقاء بين ممثلين عنه مع صحافيين اجانب بان اي صفقة لم يتم بحثها مع الاشتراكيين ، وان اي صفقة لن يتم بحثها معهم لا اليوم ولا في الغد — الامر الذي يؤشر الى استبعاد الصيغةالتي تراود سواريش والتي تحمل له وعوداً بالعودة الى الحكومة .

ولكن قرار الرئيس ايانيش الاخير قد رافقه اقتناعه اخيراً على ما يبدو ، بأن صيغة حكومة تكنوقراط « غير حزبية » غير مقبولة من مختلف الاحزاب ، ولم تعد واردة . وكان ايانيش قد اعتمد هذه الصيغة لتحقيق اثنين : اعطاء الفرقاء الحزبيين فترة « استراحة » لتجاوز الخلافات وتضارب الطموحات فيما بينها ، واجبارها خلال فترة « الراحة » تلك ، على حل بعض الخلافات التي منعت تقارب بعضها فيما يسهل مهمة الحكم . ومن ناحية ثانية مواصلة عملية الارتداد اليميني على طريق حكومة « غير حزبية » (!)

الرئيس ايانيش يعلن قراره المنتظر منذ وقت طويل

فقد كان واضحاً ان فترة « استراحة المحاربين السياسيين » كانت فرصة للقوى اليمينية لاتخاذ خطوات واسعة تحدد معالم المجتمع البرتغالي الذي تريده . وقد لعبت حكومة دامونا بينتو دوراً بارزاً على هذا الصعيد . فهذه الحكومة غير الحزبية المزعومة دابت على اتخاذ سلسلة من القرارات التي تتعلق بقضايا اساسية مثيرة للجدل في البلاد . وقد تضمنت تلك القرارات تفكيك قيود نظام المصارف المؤممة ، الغاء الجماعية في ملكية الارض ، التي تطال المزارع الجماعية والتعاونيات الزراعية التي تشكل صميم المسالة الزراعية التي كانت وراء سقوط سواريش الاشتراكية في سنة ١٩٧٧ . هذا ، بالاضافة الى قيامه بحملة « تطهير » واسعة النطاق في وسائل الاعلام التابعة للملكية الدولة . وكانت هذه كلها من المكاسب التي حققتها جماهير الشعب البرتغالي في اثر حركة الضباط الاحرار التقدميين ذات الافق الاشتراكي ، التي اطاحت بالديكتاتورية السالازارية في ربيع سنة ١٩٧٤ . وكانت هذه من المكاسب الجماهيرية التي صمم اليمين البرتغالي مع بدء الردة اليمينية ، على اجهاضها .

وقد تمكن دا مونا بينتو من تمرير تلك القرارات ، رغم ان تطبيقها في المجال الزراعي يواجه مقاومة شديدة مدعومة من معارضة الشيوعيين الشديدة لها . ولكنه عاد فاستنار معارضة اوسع عندما حاول تمرير برنامج تقشفي اقسى من اي برنامج فرضه اسلافه من قبله . وقد تضمن ذلك البرنامج زيادة ضريبية وتحديد سقف للاجور ، واثار جدلا حاداً ، كان ايذاناً ببدء سير حكومته على طريق السقوط .

وعشية اعلان الرئيس ايانيش لقراره كان مؤتمر الحزب الاشتراكي قد ترك الباب مفتوحاً امام امكان قيام تحالف في اثر الانتخابات ... وكان الديمقراطيون الاجتماعيون قد عقدوا اتفاقاً مع الحزب الديمقراطي المسيحي اليميني ، ليس على اساس جبهة انتخابية بل على اساس معاهدة تعاون فيما بينهما . وهذه الخطوط العريضة للخريطة تقلل من فرص مراهنة الرئيس ايانيش على ائتلاف بين الاشتراكيين والديمقراطيين الاجتماعيين بؤمن استقرار نظام الحكم لفترة من الزمن ، وتعطي القوى اليمينية المتمثلة في تحالف الديمقراطيين المسيحيين والديمقراطيين الاجتماعيين مبرراً للمراهنة على انهم سيخرجون من الانتخابات القادمة وقد ضمنوا الاكثرية . ويبدو ان الرئيس ايانيش يخالفهم في تفاؤلهم هذا ، لكونه يحسب حساباً آخر ايضا : احتمال ان تتوازى تقريباً مجموع ما يحصله هذا التحالف من اصوات ، مع مجموع ما يحصله اليسار ممثلا بالاشتراكيين والشيوعيين .

الاشتراكية الدولية ومهمة استيعاب الثورة

● لا تنشط البورجوازية المحلية وحدها في نيكاراغوا لمحاولة استيعاب الثورة ، ولا هي مدعومة بالطبع من الولايات المتحدة — التي لا تزال تدرب المهاربين من مناهضي الثورة على امل استخدامهم فيما بعد ، بل ان البورجوازيات الاوروبية الغربية بدأت تنشط بدورها للهدف نفسه ، وتجد في ذلك رضى ومباركة واشنطن التي تحتاج فعلا ، لمساعدة هذه البورجوازيات الاوروبية الحليفة في المساعي التي لا بد ان تحاولها من اجل حرف الثورة الساندينية المنتصرة واستيعابها .

وبالفعل اتخذت البورجوازيات الغربية الخطوة الاولى في الدور المنسوب الى كل منها ان تلعبه في نيكاراغوا ، بغطاء حلفاء وممثلين سيحطى بلا شك ، باحترام وتقدير القادة الثوريين في ماناغوا . فقد بعث ان يزور نيكاراغوا قريباً ، بعثة من الاحزاب الاشتراكية الاوروبية والاميركية اللاتينية برئاسة ماريو سواريش ، زعيم الحزب الاشتراكي البرتغالي و « بطل » خطوة الردة اليمينية الاولى التي اتخذت لاجهاض الثورة البرتغالية . ولا شك ان سواريش سيحاول ان « يفيد » من خبرته في هذا المجال ، في نيكاراغوا ... (!)

والهدف من زيارة هذه البعثة القيام بتظاهرة تاييد لما بروتسه بانه قطاع واسع من « الديمقراطيين الاجتماعيين »، المعتدلين (...) في الحكومة الساندينية ، والاعراب من ثم عن « استعداد هذه الاحزاب الاوروبية الغربية لمساعدة هذه العناصر ضد اي هجوم من قبل المتطرفين من اليمين او اليسار » ، بحسب تعبير صحيفة « فاينانشال تايمز » اللندنية اليمينية المحافظة !

هذا الهدف المعلن لاحزاب الاشتراكية الدولية من وراء ارسال بعثتها الى نيكاراغوا يغني عن اي تعليق لما يراودهم بخصوص الثورة المنتصرة في قلب اميركا الوسطى . وكان القرار بارسال البعثة قد اتخذ خلال اجتماع لزعماء احزاب الاشتراكية الدولية عقد قبل اكثر من اسبوع ، خارج ستوكهولم .

وسينضم الوفد بالاضافة الى ماريو سواريش (البرتغالي) الوين بروبك ، سكرتير الدولة البرلماني في وزارة التعاون الاقتصادي في المانيا الغربية ، واعضاء من احزاب الاشتراكية الدولية في النمسا ، فرنسا ، السلفادور ، وغيرها . والقت صحيفة « الفاينانشال تايمز » المزيد من الضوء على هدف تحرك احزاب الاشتراكية الدولية عندما قالت : « ان ثمة تصميم في اوساط الاحزاب الممثلة في (البعثة) بانه يجب ان لا تضطر حكومة ماناغوا للاعتماد على المساعدة من كوبا او من اعضاء آخرين في كتلة الكومنكون » (!)